# دراسة تقييمية لأثار برامج الإنفاق العام على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

**أ. حفيف فوزية**

**جامعة خميس مليانة**

**الملخص**:

على ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تحولات وتغيرات متتالية وذلك على أكثر من صعيد، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُمثل إحدى الركائز الأساسية لاقتصادات معظم دول العالم على اختلاف درجة نموها، والبديل الأقوى والأكثر عملي أمام العديد منها لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات والتشوهات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها؛ وذلك ن ظراً لما تتمتّع به تلك المؤسسات من ميزات عدة تمكّنها من الإسهام الفعّال في عملية التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان من الطبيعي أن تسعى الجزائر على غرار مختلف الدول، وانسجاماً مع توجّه سياستها الاقتصادية نحو التنوع والانفتاح على العالم، إلى مو اكبة هذا الواقع والاهتمام أكثر بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تبني مجموعة من البرامج الانفاقية الهادفة إلى تهيئة المناخ الملائم لنمو وتطور هذه الصناعات، وذلك خلال الفترة 2001-2014، والمتمثلة في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

**الكلمات المفتاحية** : الإنفاق العام، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرامج التنموية، الانعاش الاقتصادي، سياسة دعم النمو

**مقدمة:**

تمثِّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أقطاب التنمية الشاملة، ومدخلاً هاماً من مداخل النمو الاقتصادي، نظراً لما تتمتع به من مزايا وخصائص تمكّنها من المساهمة الكبيرة في تحقيق الأهداف التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ؛ وذلك من خلال مساهمتها في تكثيف النسيج الصناعي، وتحسين وتطوير القدرات الإنتاجية، وكذا تخفيض نسبة البطالة وتوفير فرص التشغيل، هذا إلى جانب مضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي . من هذا المنطلق، أولت العديد من الدول بما فيها الجزائر اهتماما وعناية خاصين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عملت منذ نهاية الثمانينات، وتحت ضغط التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التصحيح الهيكلي، إلى جانب ص عوبة تقويم القطاع العمومي الذي وصلت فيه العديد من مؤسساته إلى أقصى درجات التدهور، إعطاء مجالاً أوسع لدعم تنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وتجلى ذلك بشكل خاص من خلال الإجراءات القانونية والتنظيمية التي اتُّخذت لفائدة هذا القطاع، سنة 2001، كإصدار قانون متعلِق بمؤسساته، وكذا إنشاء حاضنات الأعمال، إلى جانب إنشاء صناديق ضمان ووكالات مخصَّصة لتمويل هذا القطاع، وهذا في إطار السياسة الاقتصادية التوسعية التي انتهجتها الجزائر، وهي سياسة كينزية تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي برفع الإنفاق الحكومي، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ مجوعة من البرامج تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، الى جانب برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

من هذا المنطلق، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

**ما مدى تأثير البرامج الانفاقية العامة على تطور قطاع الم ؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تطور البرامج الانفاقية العامة في الجزائر (2001-2014).

المحور الثاني: لمحة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: انعكاسات البرامج الانفاقية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2012).

**المحور الأول: تطور البرامج الاتفاقية العامة في الجزائر (2001-2014)**

**أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004): programme de soutien à la relance économique(PSRE)** : يعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج التي طبقتها الجزائر لإعطاء نفس ودفعة جديدة للاقتصاد الوطني . حيث عبر بشكل صريح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية

الكبرى.[i] **أهداف البرنامج:** هناك مجموعة من الأهداف التي تم تسطيرها في إطار هذا البرنامج، تتلخص فيما يلي:[ii]

- تحسين اداء مستوى النمو،
- القضاء على الفقر من خلال الرفع من القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين،
- تدعيم البنية التحتية،
- تحسين وترقية تنافسية المؤسسات،
- محاربة البطالة

**1 -مضمون البرنامج:**

خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي أولي قدره 525 مليار دينار (أي ما يعادل حوالي 7 ملايير دولار أمريكي )، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دينار ( اي ما يعادل 16 مليار دولار) وهذا بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا .[iii] وقد تم توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج على الأنشطة الموضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم 01: توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)**

الوحدة: مليار دج

| السنوات / القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع | النسبة المئوية(%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اشغال كبرى وهياكل قاعدية | 100.7 | 70.2 | 37.6 | 2.0 | 210.5 | 40.1 |
| تنمية محلية وبشرية | 71.8 | 72.8 | 53.1 | 6.5 | 204.2 | 38.8 |
| دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري | 10.6 | 20.3 | 22.5 | 12.0 | 65.4 | 12.4 |
| دعم الاصلاحات الاقتصادية | 30.0 | 15.0 | / | / | 45.0 | 8.6 |
| المجموع | 205.4 | 185.9 | 113.9 | 20.5 | 525.0 | 100 |

**المصدر** : بالرقي التيجاني ، **تقييم اثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2004**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول **تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص7.

نلاحظ من خلال الجدول أن مع ظم المخصصات المالية لهذا البرنامج موجهة لقطاع الأشغال العمومية وذلك بنسبة 40%، في حين أن التنمية المحلية والبشرية خصص لها نسبة 38.8 % من إجمالي الغلاف المالي المقدر ب 525 مليار دج. كما اخذ البرنامج بعين الاعتبار ضمن مخصصاته كل من قطاع

الفلاحة والصيد البحري وكذا دعم الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بان خصص لهما مبلغ قدره 65.4 مليار دج ، و45 مليار دج على التوالي.

**ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009): programme complémentaire de soutien à la croissance (PCSC)**: جاء هذا البرنامج في اطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية من سنة 2001، وهذا بالخصوص مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياط الصرف الذي سببته ارتفاع أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة.

**1 -أهداف البرنامج:** من بين الأهداف التي كانت مرجوة من هذا البرنامج هي تثبيت الانجازات المحققة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي،
- مواصلة تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في عملية ال نمو الاقتصادي
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.[iv]

**2 -مضمون البرنامج** : قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة لهذا البرنامج بحوالي 4203 مليار دينار( اي ما يعادل 114 مليار دولار أمريكي ) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق المقدرة ب 1216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية . أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9680 مليار دينار (أي حوالي 130 مليار دولار) وهذا بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى .[v] وقد شملت مخصصات هذا البرنامج خمس محاور رئيسية كما هي موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم 02: توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005–2009)**

| القطاعات | القيمة المخصصة ( مليار دج) | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| تحسين ظروف معيشة السكان | 1908.5 | 45.5 |
| تطوير المنشات الأساسية | 1703.1 | 40.5 |
| دعم التنمية الاقتصادية | 337.2 | 08.00 |
| تطوير الخدمة العمومية | 203.9 | 04.80 |
| تطوير تكنولوجيا الاتصال | 50 | 01.10 |
| المجموع | 4202.7 | 100 |

المصدر: عماري عمار، محمادي وليد ، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل

والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص 8.

يلاحظ من خلال الجدول أن 45.5 % من إجمالي مخصصات البرنامج التكميلي كانت موجهة لتحسين ظروف معيشة السكان ( مثل السكن، الصحة، الماء، الغاز، الكهرباء ....)، حيث قامت الدولة في إطار هذا البرنامج بانجاز مليون وحدة سكنية، وانجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب، وكذا توزيع الغاز والكهرباء على نطاق واسع . في حين أن 40.5 % من المبلغ الاجمالي خصص لانجاز مشاريع كبرى في مجال المنشات القاعدية مثل قطاع الأشغال العمومية وقطاع الموارد المائية .[vi] أما قطاع التكنولوجيا والاتصال ودعم التنمية الاقتصادية فلم يحظى بالاهتمام الأوفر حيث خصص له إجمالا نسبة 13.9 % من مجموع مخصصات البرنامج . وهو ما يعني أن هذا البرنامج سار في نفس اتجاه برنامج الإنعاش الاقتصادي.

**ثالثا : برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) programme de consolidation de la croissance économique (PCCE)**: يندرج هذا البرنامج في إطار دينامكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت بداية مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وتواصلت مع برنامج دعم النمو الاقتصادي . وقد جاء هذا البرنامج لتحقيق مجموعة الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها وعلى الخصوص تلك المتعلقة بقطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه،
- إطلاق مشاريع جديدة،
- الاهتمام بتحسين التنمية البشرية.[vii]

وقد بلغت الإعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج 21.214 مليار دينار ( أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي ) بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنا مج السابق والمقدر بـ 9.680 مليار دينار، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ مالي أولي قدره 11.534 مليار دينار بما يعادل 155 مليار دولار أمريكي.[viii] وقد تم توزيع هذا المبلغ على القطاعات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: **توزيع مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)**

| القطاعات | المبالغ |
|---|---|
| السكن | 3700 |
| الأشغال العمومية | 3100 |
| الموارد المائية | 2000 |
| الشبيبة والرياضة | 1130 |
| التنمية الريفية | 1000 |
| التعليم العالي | 886 |

| | |
|---|---|
| التربية الوطنية | 852 |
| الصحة | 619 |

المصدر: عماري عمار، محمادي وليد ، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ما يمكن إيجازه حول هذا البرنامج، هو مواصلته للجهود التي بذلت في سبيل إرساء قواعد توطيد النمو من خلال دفع وترقية قطاع الأشغال العمومية إلى التوسع والتطور، وكذا دعم كل ما يخص التنمية البشرية باعتبارها الهدف الرئيسي لأي سياسة اجتماعية واقتصادية.[ix]

**المحور الثاني: لمحة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

**أولا : تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون رقم 18/01 المؤرّخ في 12 ديسمبر2001 والمتعلِق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات ا لصغيرة والمتوسطة، وقد استَمد عناصر تصنيفه وتحديده لمفهوم هذه المؤسسات من القانون المعتمَد من قِبل الاتحاد الأوروبي سنة 1996[x]، وذلك بالمزواجة ما بين المعايير الكمية (عدد العمال، رقم الأعمال المحقَّق، المجموع السنوي للميزانية ) والنوعية (الاستقلالية)؛ وهو ما يتضح رسمياً من خلال القانون رقم 18/01، حيث نصّ في فصله الثاني من بابه الأول على تعريف هذا النوع من المؤسسات مهما كان وضعها القانوني بأنها : "منشآت تُنتِج سلعاً أو خدمات، وتشغّل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار جزائري، أو لا يتجا وز مجموع ميزانيتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، كما تستوفي أيضا معايير الاستقلالية بحيث لا يُمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قِبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".[xi] ويمكن تعريفها بشيء من التفصيل في الجدول التالي:

**الجدول رقم 04: المعايير الكمية المستخدَمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي رقم 18/01**

| المعايير الكمية / نوع المؤسسة | عدد العمال | رقم الأعمال | المجموع السنوي للميزانية(مليون دج) |
|---|---|---|---|
| مؤسسة مصغرة Micro-entreprise | 9 . 1 | أقل من 20 مليون دج | 10 |
| مؤسسة صغيرة Petite enterprise | 49 . 10 | أقل من200 مليون دج | 100 |
| مؤسسة متوسطة Moyenne entreprise | 250 . 50 | 200 مليون . 2 مليار دج | 500 . 100 |

المصدر: Les articles 5, 6 et 7 de La loi n°01-18 correspondant au 12 Décembre 2001, portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise (PME), journal officiel n° 77, Alger, 15 Décembre 2001, p5

**ثانيا: خصائص بنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**

يمكن تلخيص الخصائص التي تميّز بنية قطاع المؤسسات الص غيرة والمتوسطة الجزائرية في الوقت الراهن في الأربع عناصر التالية:

**1. اختلال الهيكل الحجمي**

يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بوجود خلل في تنظيمه الحجمي، وذلك بميله الملحوظ نحو المنشآت المصغرة التي تُوظف أقَل من 10 عمال، حيث تُمثل القاعدة العريضة والفئة الغالبة في هيكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، [xii] وذلك باستحواذها على أكثر من 96.03% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُوظف أكثر من 10 عمال وتلعب دور حيوي في الاقتصاد، لا تُمثل نسبته ا مجتمعة أكثر من 3.97% . وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب معيار الحجم لسنة 2012**

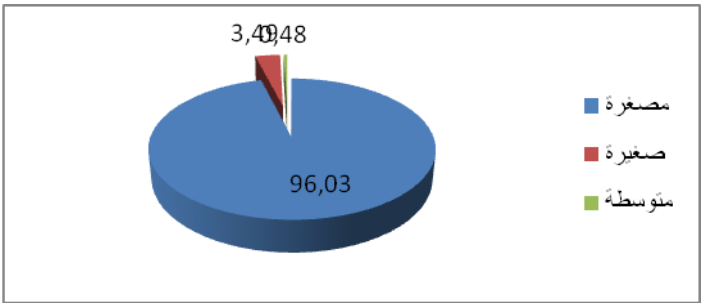


المصدر: Ministère de PME/PMI et de l'artisanat, **Bulletin d'information statistique de la pme**, N°22, Alger, 2012, p13.

ويعود هذا الخلل في التوزيع إلى أن أغلبية المؤسسات المصغرة تتميز بسهولة إنشائها لكونها تعتمد على رأسمال محدود وعدد عمال قليل، وكذا وجود عدد من الهيئات التي عمدت السلطات العمومية على تخصّيصها لتشجيع ذلك؛ على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتم يز بحجم استثماراتها الكبيرة نسبياً، والذي يتطلب إمكانات ضخمة مما يخلُق صعوبة في إنشائها. [xiii]

**2. الافتقار إلى المؤسسات المتوسطة الحجم**

هناك سمة هيكلية أخرى تميز التنظيم الحجمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يمكن الوقوف عليها بوضوح من خلال الشكل البياني السابق(الشكل رقم 1)، والمتمثِلة في الغياب النسبي لفئة المشروعات المتوسطة الحجم، التي لم يتعد نصيبها، 0.48% من إجمالي مؤسسات القطاع . وتُعرف هذه الصفة باسم ظاهرة الوسط المفقود " The Missing Middle Syndrome"[xiv] والتي يشكل وجودها خطورة كبيرة على القدرة التنافسية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد بشكل عام، ذلك أن النقص أو الافتقار لفئة الوسط في المنشآت ينجم عنه عدة تبعات أهمها:[xv]

- ضُعف حلقات الربط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين المنشآت الكبيرة؛
- افتقار المنشآت الكبيرة إلى المرونة والقدرة التنافسية؛
- تأخُر أوجه الكفاءة الأساسية للمشروعات الكبيرة؛
- ارتفاع المحتوى المستورَد في الإنتاج؛
- سرعة تأثر الاقتصاد بالانكماشات الاقتصادية التي تُهدد بفقدان كم كبير من الوظائف والطاقات الإنتاجية الوطنية.

3 -**التركز القطاعي**:يكشف لنا الانتشار العمودي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن التوجّه الذي تتبعه هذه المؤسسات في نشاطها، حيث تتركز هذه المؤسسات حسب إحصاءات 2012 بأكثر من 48.57% في قطاع الخدمات وبـ 33.85% في قطاع البناء والأشغال العمومية، أما القطاع الصناعي فتتركز فيه بنسبة 16.06%، في حين يبقى حضور تلك الم ؤسسات في باقي القطاعات لا يتجاوز نسبة 1.51% من مجموع مؤسسات القطاع .[xvi] الأمر الذي يشير إلى أن الظروف التي تُميّز قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية تُعد أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الخاصة مقارنة مع تلك التي تُميّز القطاع الصناعي؛ ذلك على الرغم من أن م ؤسسات هذا الأخير هي التي تُباشر الاستثمار الحقيقي وتخلق القيمة المضافة، مع التأكيد هنا على أن المؤسسات الخدماتية وغيرها تظل ضرورية بطبيعة الحال وركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد.[xvii]

3. **التركز الجغرافي** :الملاحَظ وفقاً للتوزيع الجغرافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحج م في الجزائر لسنة 2012، أن هنالك اختلالاً كبيراً في تموضعها ما بين الجهات الأربع للبلاد (وسط، جنوب، شرق وغرب )، إذ تُبين الإحصائيات المقدَّمة أن التموطن الصناعي لهذه المؤسسات يبقى دائما متمركزاً بالمناطق الشمالية التي تسيطر على 59% من مجموع المؤسسات، تليها مناطق الهضاب العليا بنسبة 31%، أما المناطق الجنوبية فعلى الرغم من شساعتها إلا أنها تبقى مهمشة ولا تستحوذ سوى على ما نسبته 10% من هذه المشاريع.[xviii] وهذا كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم 02: التوزيع الجغرافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال سنة 2012**

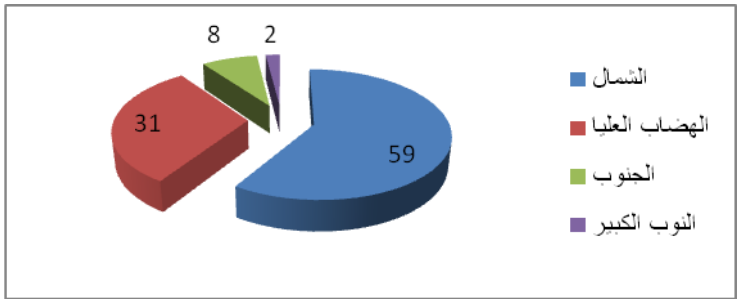


**المصدر**: **Bulletin d'information statistique de la pme**, N°22, op-cit, p14.

كما تبين لنا الإحصاءات أن قُرابة نصف عدد تلك المؤسسات يتركز نشاطها بصفة أساسية ضمن اثنى عشر ولاية تقع شمال الوطن وهي تُمثِل الأقطاب الحضرية والصناعية، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم 05: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالولايات الاثني عشر الأولى خلال سنة 2012**

| الولايات | الجزائر | وهران | تيزي وزو | بجاية | سطيف | تيبازة | بومرداس | البليدة | قسنطينة | باتنة | عنابة | الشلف | الولايات الاخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات | 48414 | 24754 | 19692 | 19374 | 18730 | 16969 | 15004 | 14073 | 13450 | 10679 | 10679 | 10297 | 198006 |
| النسبة المئوية (%) | 11.53 | 5.89 | 4.69 | 4.61 | 4.46 | 4.04 | 3.57 | 3.35 | 3.20 | 2.54 | 2.54 | 2.45 | 47.13 |

**المصدر**: **Bulletin d'information statistique de la pme**, N°22, op.cit, p 18

نلاحِظ أن عدم التوازن في التوزيع لم يقتصر على الشمال والجنوب، بل حتى ما بين المناطق الشمالية نفسها . وعلى العموم يمكن إرجاع هذا الاختلال في التوزيع، إلى طبيعة التنمية المحلية غير المتوازنة التي جَسّدت مبدأ المركزية الاقتصادية والتي أفرزت تباينات واضحة في مستوى النمو الاقتصادي والتطور الصناعي

بين مختلف جهات الوطن، وكذا عدم فعالية السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا التي تُعتبر فضاء شبه شاغر لا ينتظر سوى المبادرات في مجال الاستثمار.[xix]

**المحور الثالث: انعكاسات البرامج الانفاقية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2012)**

في إطار البرامج الاتفاقية العامة تم وضع مجموعة من الإجراءات الداعمة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن إيجازها فيما يلي:

1 -2001:

- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (ANDI) بموجب المرسوم رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلِق بترقية الاستثمارات،
- صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرّخ في 12 ديسمبر 2001،
- وضع بروتوكول اتفاق بشأن ترقية الوساطة المالية المشتَركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والم توسطة والبنوك العمومية BNA , BADR, CPA, BDL,CNMA )، وقد وقعا الطرفان على البروتوكول في 23 ديسمبر 2001.

2 -2002:

- انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في 11نوفمبر 2002 تطبيقاً للمادة 14 من القانون رقم 01-18، وانطلق نشاطه الفعلي في مارس 2004 برأسمال قدره 30 مليار دج، كما تم تدعيمه في إطار قانون المالية لسنة 2009 بغلاف مالي يقدر بـ10 ملايير دج.

3 -2003:[xx]

- إنشاء مشاتل للمؤسسات، بهدف احتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشاة لمدة معينة لتخطي الصعوبات التي تواجهها في مرحلة انطلاقها،
- انشاء مراكز التسهيل، وهي مكلفة بتبسيط الإجراءات الإدارية أمام حاملي المشاريع،
- إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، وكذا انشاء المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف ت0رقية التشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى،
- إحداث المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل ولايات الوطن.

4 -2004:

- تقرّر في شهر جانفي 2004 إنشاء صندوق رأسمال المخاطر، وبرأسمال قدْره 3.5 مليار دج؛
- إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(CGCI-PME) بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرّخ في 19افريل 2004، إلا أنه بدأ نشاطه الفعلي في السداسي الثاني لعام 2006، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم، رأسمالها قدْره 30 مليار دينار . وقد تم استحداث هذه الأداة المالية لتشجيع الب نوك على المساهمة بقدْر أكبر في تمويل الاستثمار، وذلك من خلال ضمان الصندوق تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموجَّهة لتمويل الاستثمارات المنتِجة للسلع والخدمات المتعلِقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها،[xxi]

- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14المؤرّخ في22 جانفي 2004، كهيئة ذات طابع خاص يُتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تنفيذ التوجهات العامة لبرامج الحكومة في مجال محاربة البطالة والفقر، وتدعيم أصحاب المبادرات الفردية ومساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص؛[xxii]
- إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرّخ في 22 جانفي 2004، حيث يضمن هذا الصندوق للبنوك تعويض نسبة 85% من الديون المستحَقّة وفوائدها في حالة فشل المشروعات المموّلة التي تتراوح كلفتها بين 100000 و400000 دج.[xxiii]

5 -2005:

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 05-165 بتاريخ 3 ماي 2005، وذلك في إطار التكفل بمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أعدته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،

6 -2007:

- انطلاق البرنامج الوطني لتاهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة
- إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)، وقد اندرج إنشائها ضمن النشاطات المنجَزة في إطار آلية ترقية الاستثمار، ولإحدى توصيات التشخيص المتعلِق بإستراتيجية العقار الصناعي الذي تم مناقشته في فيفري 2007، وذلك بعد أن حُلت لجان الدعم المحلية لترقية الاستثمار (CALPI) المنشأة سنة 1994، والتي لم تؤدي الدور المنوط بها، والمتمثل أساساً في توفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية.

7 -2008: تعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير جسور الترابط مع المنظومات الاعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى.

8 -2009 : تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[xxiv]

9 -2010:

- إعادة بعث البرنامج الوطني لتاهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث خصص لذلك غلاف مالي قدره 386 مليار دينار، بهدف تاهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في افق 2014.[xxv]

- تم في إطار البرنامج الخماسي تخصيص ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال انشاء مناطق صناعية.
- إضافة إلى هذا فقد تجسد اهتمام البرنامج الخماسي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمه في العديد من المجالات يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم 03: مجال اهتمام البرنامج الخماسي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

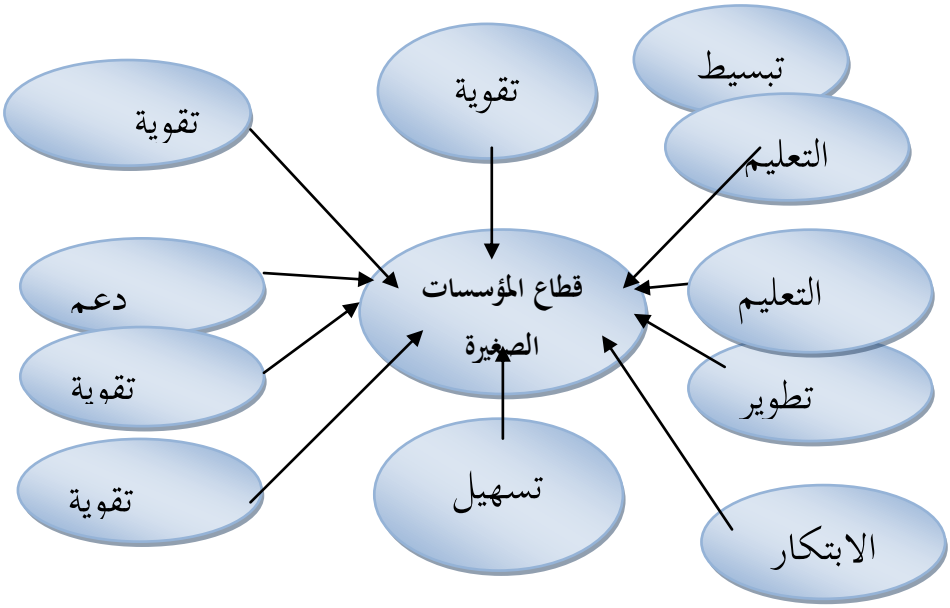


**المصدر : معطى الله ويزازي، البر امج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر**، ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول **تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر **ص 23**.

لقد كان لهذه الإجراءات والقوانين أثرها البارز في تطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تفعيل دورها في الاقتصاد الجزائري من حيث مساهمتها في كل من القيمة المضافة، والناتج الداخلي الخام، إضافة إلى مساهمتها في التشغيل.

**1 -تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

للوقوف بشكل أوضح على مستوى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج الانفاق العمومية تم إدراج الإحصاءات المعبَّر عنها في الجدول الموالي:

**الجدول رقم 06: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2012)**

| طبيعة المؤسسة / السنوات | خاصة | عمومية | صناعات تقليدية | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| 2001 | 179893 | 788 | 64677 | 245358 |
| 2002 | 189552 | 788 | 71523 | 261863 |
| 2003 | 207949 | 788 | 79850 | 288587 |
| 2004 | 225449 | 778 | 86732 | 312959 |
| 2005 | 245842 | 874 | 96072 | 342788 |
| 2006 | 269806 | 739 | 106222 | 376767 |
| 2007 | 293946 | 666 | 116347 | 410959 |
| 2008 | 392013 | 626 | 126887 | 519526 |
| 2009 | 455398 | 591 | 169080 | 625069 |
| 2010 | 618515 | 557 | - | 619072 |
| 2011 | 511856 | 572 | 146881 | 659309 |
| 2012 | 550511 | 557 | 160764 | 711832 |
| التطور 12/01 | 370618 | -231 | 96087 | 466474 |

المصدر : Ministère de PME/PMI et de l'artisanat, **Bulletin d'information économique**, N°10 et N°12 et N°22, pour les années 2006 et 2007, 2012 , Alger,p p7-10.

*: **معطى الله ويزازي**، مرجع سبق ذكره، ص 10، 18، 25.

بالنظر إلى واقع الأرقام المعروضة في الجدول أعلاه، نلاحِظ أن تعداد قطاع ا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عَرف زيادة جِد هام، وذلك بانتقال عدد مؤسساته من 245358 مؤسسة سنة 2001 إلى **711832**مؤسسة سنة 2012، مسجِلاً نمواً قدْره 190.12% أي ما يعادل **466474** مؤسسة صغيرة ومتوسطة . ويُعتبر هذا التطور نتيجة منطقية لمجموع الإجراءات والقوانين التي حم لتها البرامج الانفاقية العامة

## 2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل البرامج الانفاقية:

إن التطور في تعداد القطاع قد رافقه أيضا تطور في مساهمته في الاقتصاد الوطني، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم 07: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2012)**

| المساهمة في / السنوات | التشغيل | | | | الناتج الداخلي الخام | | | القيمة المضافة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | خاصة | عمومية | صناعات تقليدية | المجموع | خاصة | عمومية | المجموع | خاصة | عمومية | المجموع |
| 2001 | 503541 | 74763 | 158758 | 737062 | 1560.2 | 481.5 | 2041.7 | 1486.8 | 258.7 | 1745.5 |
| 2002 | 538055 | 74763 | 71523 | 684341 | 1679.1 | 505 | 2184.1 | 1585.3 | 286.79 | 1872.09 |

| 2096.96 | 312.47 | 1784.49 | 2434.8 | 550.6 | 1884.2 | 705000 | 79850 | 74764 | 550386 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2383.71 | 344.87 | 2038.84 | 2745.4 | 598.65 | 2146.75 | 838504 | 173 920 | 71 826 | 592 758 | 2004 |
| 2607.10 | 367.54 | 2239.56 | 3015.5 | 651.0 | 2364.5 | 1157856 | 192 744 | 76 283 | 888829 | 2005 |
| 3007.54 | 401.86 | 2605.68 | 3444.11 | 704.05 | 2740.06 | 1252707 | 213 044 | 61 661 | 978002 | 2006 |
| 3406.93 | 420.86 | 2986.07 | 3903.63 | 749.86 | 3153.77 | 1355399 | 233 270 | 57 146 | 1064983 | 2007 |
| 3782.06 | 418.9 | 3363.16 | 4237.92 | 3551.33 | 3551.33 | 1540209 | 254350 | 52786 | 1233073 | 2008 |
| 4386.55 | 432.05 | 3954.50 | 4978.82 | 816.80 | 4162.02 | 1756964 | 341883 | 51635 | 1363444 | 2009 |
| 4791.32 | 340.56 | 4450.76 | 5509.21 | 827.53 | 4681.68 | 1625686 | – | 48656 | 1577030 | 2010 |
| – | – | – | – | – | – | 1724197 | – | 48086 | 1676111 | 2011 |
| – | – | – | – | – | – | 1848117 | – | 47375 | 1800742 | 2012 |
| | | | | | | | | | | |

**المصدر: معطى الله ويزازي**، مرجع سبق ذكره، ص 10، 11، 18، 19، 26.

من تحليل الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- هناك نقلة كبيرة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها في عالم الشغل، حيث ساهمت هذه المؤسسات سنة 2012 في تشغيل اكثر من ضِعف ما تم توظيفه عام 2001، وذلك بمقدار تطور قيمته 1111055 منصب شغل خلال 12سنة.
- يتضح من الجدول أعلاه، أن القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يساهم بصورة محسوسة وبنسب عالية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث وصلت مساهمته سنة 2010 إلى5509.21 مليار دج من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهذا بعد أن كانت تُقدَّر مساهمته بـ 2041.7 سنة 2001 ، محقِّقاً بذلك تطوراً مقداره 3467.51 مليار دج. ويعود هذا التطور إلى التحسن والارتفاع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط على مستوى الساحة.
- تمكّنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة بنسبة متزايدة في إنتاج القيمة المضافة، حيث انتقلت مساهمته من 1745.5 مليار دج سنة 2001 ، إلى أكثر من4791.32 مليار دج سنة 2010.

**خاتمة:**

من خلال ما تم استعراضه في هذه الورقة البحثي ة يمكننا أن نستنتج أن الجزائر في سبيل دعمها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت بإتباع سياسية انفاقية توسعية ترجمتها من خلال رصد مبالغ مالية هامة ضمن مجموعة من البرامج التنموية التي شرعت في تنفيذها بداية من سنة 2001 ، وقد انعكس هذا الأمر بشكل ايجابي على وتيرة نمو نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما انعكس على تطور مساهمتها في بعض المؤشرات الاقتصادية لاسيما منها المساهمة في توفير مناصب العمل، وفي خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام.

ولكن بالرغم من هذا يبقى اثر هذه البرامج متواضعا مقارنة مع المبالغ المالية الهائلة التي رصدت لها، حيث لا يزال هذا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاطاً بسياج من الإشكاليات والمعوقات التي تحول دون نموه وتطوره؛ إضافة إلى أن بنية الاقتصاد الوطني لا تزال قائمة بشكل أساسي على عائدات قطاع المحروقات.

**الهوامش:**

[i] ينون أمال، كحيلة أمال، **تقييم أثار برامج الاستثمار العام على قطاع الموارد المائية في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول **تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014**، المنعقد في 11–12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر،ص ص 13–14.

[ii] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990–2009**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 145.

[iii] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012، ص 147.

[iv] عماري عمار، محمادي وليد، **أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014**، المنعقد في 11–12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص ص 7–8.

[v] محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[vi] بالرقي التيجاني، **تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001–2004**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول **تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014**، **المنعقد في 11–12 مارس 2013**، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص 14.

[vii] ينون آمال، كحيلة آمال، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[viii] محمد مسعى، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[ix] عماري عمار، محمادي وليد ،مرجع سبق ذكره، ص 10.

[x] يُعرِف القانون رقم 96/280/ce المؤرّخ في 03 أفريل 1996 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أنها كل مؤسسة تضم أقل من 250ECU أجيرا، ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقد أوربية( أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقد أوربية، والتي لا تكون ممتلَكة بنسبة 25% من قِبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير (عدد العمال، رقم الأعمال، الاستقلالية).

[xi] L'article 4 de La loi n°01-18 correspondant au 12 Décembre 2001, portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise (PME), journal officiel n° 77, Alger, 15 Décembre 2001, p5.

[xii] كساب علي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المنعقدة خلال الفترة 25–28 ماي 2003، بجامعة فرحات عباس، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو– مغاربي، الجزائر، 2004، ص50.

[xiii] حفيف فوزية، مرجع سبق ذكره، ص11.

[xiv] تقرير حول تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر "إطار سياسي عام وخطة عمل"، أوت وزارة المالية المصرية، 2004http://www.sme.gov.eg/arabic/publications_ara.htm ، ص16، وثيقة منشورة على الرابط الالكتروني تم التحميل بتاريخ 15جوان 2008.

xv.نفس المرجع أعلاه، ص49

[xvi] Ministère de PME/PMI et de l'artisanat, Bulletin d'information statistique de la pme, N°22, Alger, 2012, p14.

[xvii] حفيف فوزية، مرجع سبق ذكره، ص12.

[xviii] Bulletin d'information économique N°12, op.cit, p21.

[xix] لزهر قواسمية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإنشاء إلى التنافسية، مجلة المختار، الجزائر، العدد (15)، 2006، ص54.

[xx] طباييية سليمة، عناني ساسية، اثأر البرامج الاستثمارية على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014)، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص7.

[xxi] حفيف فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

[xxii] محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الإقليمية حول دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، المنعقدة خلال الفترة 11-13جويلية 2005، طرابلس، ليبيا، ص17.

[xxiii] Les articles 3 et 4 de Décret exécutif n° 04-16 correspondant au 22 janvier 2004, portant création et fixant le statut du fonds de garantie mutuelle des micro-crédits, journal officiel n°6, Alger, 25janvier 2004, p13.

[xxiv] طباييية سليمة وعناني ساسية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[xxv] رزيقة غراب، أثار البرامج الاستثمارية على نمو وتطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص9 -10.